ملخص وافٍ

الفصل ٢: فتح آفاق أرحب: سياسات المالية العامة الداعمة للابتكار ونشر التكنولوجيا

إن الابتكار – الذي يُعَرَّف بأنه اختراع وتقديم منتجات وعمليات جديدة أو مُحَسَّنة – هو أحد المحركات الأساسية لنمو الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. إلا أنه برغم سرعة تقدم التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، فقد تراجع نمو الإنتاجية على مدار العقدين الماضيين بينما آفاق النمو العالمي متوسطة المدى ضعيفة. هذا كما أن وتيرة الابتكار غير متوازنة عبر القطاعات ويحركها بشكل متزايد العمل البحثي التطبيقي الذي لا يحقق انتشار المعرفة على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، أصبح انتشار الابتكار عبر البلدان والشركات أبطأ، ولا سيما اعتماد التكنولوجيا منخفضة الكربون والرقمية.

ولا بد من تحسين آفاق النمو في ظل ارتفاع الديون الحكومية وشيخوخة السكان وتغير المناخ والفجوات الكبيرة في التقارب بين البلدان. غير أن تعزيز النمو على المدى الطويل يمكن أن ينطوي على مصاعب في عالم تخضع فيه الماليات العامة لقيود أكبر. ويوضح تقرير *الراصد المالي* أن سياسات المالية العامة المصممة بشكل جيد لحفز الابتكار ونشر التكنولوجيا يمكن أن تحقق إنتاجية ونموا اقتصاديا أسرع عبر البلدان.

توجيه الابتكار نحو قطاعات محددة: متى وكيف

إن السياسة الصناعية التي توجه الابتكار نحو قطاعات محددة مثل التكنولوجيا "الخضراء" (منخفضة الكربون) والذكاء الاصطناعي تشهد طفرة في كثير من الاقتصادات الرئيسية وسط المخاوف بشأن الأمن الاقتصادي والوطني، وذلك في الغالب بتكلفة مالية باهظة. ويتبين من التاريخ أن السياسة الصناعية معرضة لأخطاء السياسات. حتى في حالة المشروعات التي تُحدِثُ تحولا في الصناعات، فغالبا ما تترتب عليها تكاليف عالية تتحملها المالية العامة وتسفر عن انتشار تداعيات سلبية عابرة للحدود.

ويعرض هذا الفصل إطارا جديدا يقوم على نموذج لتقدير التوقيت المناسب والطريقة الملائمة لتوجيه الدعم المالي المقدم للابتكار نحو قطاعات محددة. فالسياسة الصناعية المعنية بالابتكار لا تولد سوى مكاسب على صعيد الإنتاجية والرفاهية في ظل الظروف التقييدية. ويجب على القطاعات المستهدفة أن تولد منافع اجتماعية قابلة للقياس (مثل خفض انبعاثات الكربون أو زيادة انتشار المعرفة إلى قطاعات أخرى)، كما أن قدرتها على التنفيذ يجب أن تكون قوية. ومكاسب الرفاهية التي تحققها السياسة الصناعية تصبح سلبية بسهولة إذا كان هناك سوء توجيه للدعم (نحو قطاعات مرتبطة سياسيا، على سبيل المثال) بدلا من أن تحركه العائدات الاجتماعية. وقد يثبُت أن السياسات التي تميز ضد الشركات الأجنبية مثبطة لذاتها بصفة خاصة، لأن جزءا كبيرا من المعرفة هي معرفة مستوردة حتى في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، وهذه السياسات يمكن أن تكون دافعا للانتقام وما يترتب عليه من تكلفة.

وليس ثمة مبرر واضح لدعم الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، نظرا لبلوغ التكنولوجيا بالفعل مستوى النضج الذي يؤهلها لمرحلة اعتمادها تجاريا. وينبغي إعطاء الأولوية للتكنولوجيا التي تسهم في زيادة الإمكانات البشرية وتسهيل اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاعات التي تحقق منافع اجتماعية أكبر.

مزيج سياسات المالية العامة الداعمة للابتكار

إن الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في حاجة إلى مزيج سياسات يدعم الابتكار بشكل أعم على أحدث مستويات التكنولوجيا العالمية، لاسيما وأن العمل البحثي الأساسي واسع التطبيق يعاني من نقص التمويل في كثير من البلدان. غير أن كفاءة مجموعة أدوات السياسات المعنية بالابتكار لها أهميتها، ولا سيما حينما يكون حيز الإنفاق من المالية العامة محدودا. ويعرض هذا الفصل مزيجا من السياسات المكملة فعالة التكلفة، مع التركيز على خصائص تصميمها. ويترتب على هذا المزيج الجمع بين توفير التمويل العام للعمل البحثي الأساسي، وتقديم منح تدعم البحوث والتطوير في الشركات البادئة الابتكارية، ومنح حوافز ضريبية للبحوث والتطوير بهدف تشجيع الابتكار التطبيقي على مستوى الشركات. ومن شأن التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص أن يحقق تضافرا إيجابيا بتكلفة أقل على الموارد العامة.

ويتضح من التحليلات أن مزيج سياسات الابتكار المصمم بشكل جيد يمكن أن ينتج عنه نمو كبير ويحقق عائدات على مستوى المالية العامة، فيرتفع إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل بما يتراوح بين ٣ دولارات و٤ دولارات مقابل كل دولار من تكلفة المالية العامة. ويعني هذا الأمر أن زيادة دعم البحوث والتطوير بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنويا، أو نحو ٥٠٪ من المستوى الحالي في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن تزيد إجمالي الناتج المحلي بما يصل إلى ٢٪ وتخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في متوسط الاقتصادات المتقدمة على امتداد أفق زمني يصل إلى ثمانية سنوات. ويمكن للاقتصادات التي لديها حيز مالي وفير أن تستوعب هذا المنهج، ولكن تمويل الابتكار قد يثير إشكاليات في البلدان التي تعاني من قيود آنية على المالية العامة.

ويكتسب الحرص في تصميم الحوافز الضريبية وتوجيهها بدقة على مستوى الشركات وعلى امتداد دورة حياة الابتكار أهمية بالغة في تخفيض تكاليف المالية العامة إلى أدنى حد وتجنب استحواذ الشركات الكبرى الراسخة عليها وهو ما يمكن أن يقف حجر عثرة أمام الابتكار. ولتعزيز الابتكار، من الضرورة بمكان وضع نظام ضريبي متسق وبسيط ذي قواعد واسعة ومعدلات منخفضة مع وضع نظام لتقييمه بانتظام. ويتعين على السياسات الهيكلية والمعنية بالمنافسة والتجارة وكذلك السياسات المالية المكملة أن تضمن تحقيق تكافؤ الفرص وجني ثمار التعاون وإتاحة الخدمات المالية الكافية للشركات الابتكارية.

تسهيل نشر التكنولوجيا واعتمادها

يمكن للبلدان المتأخرة عن ركب التكنولوجيا الرائدة (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المقام الأول) أن تجني مكاسب أكبر على مستوى الإنتاجية من خلال تحديد السياسات ذات الأولوية التي تشجع على نشر التكنولوجيا التي طورتها بلدان أخرى.

ويمكن تسهيل اعتماد التكنولوجيا عبر الحدود من خلال الاستثمارات العامة الاستراتيجية في رأس المال البشري والبنية التحتية، ولا سيما البنية التحتية والمهارات الرقمية. فزيادة قدرها ١٪ في الإنفاق على التعليم يمكن أن ترفع إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط بما يصل إلى ١,٩٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المتوسط، من خلال زيادة نشر التكنولوجيا. وبالمثل، فإن تحسين جودة البنية التحتية للتجارة والنقل في متوسط البلدان منخفضة الدخل لسد ثلث الفجوة التي تُبعِدُ اقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن يحقق ارتفاعا قدره ٠,٦٪ في إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. وتفيد الاستثمارات العامة والتمويل بصفة خاصة في تخطي الحواجز أمام نشر التكنولوجيا الخضراء، نظرا لأن كثيرا من الوسائل التكنولوجية اللازمة لخفض انبعاثات الكربون موجودة بالفعل.

وكذلك يمكن للاستثمارات في المهارات والبنية التحتية الرقمية أن تعجل نشر التكنولوجيا من الشركات الرائدة (عالية الإنتاجية) إلى الشركات المتأخرة عن الركب. ويمكن للحوافز الضريبية الموجهة لتطوير التكنولوجيا (مثل الخصوم الضريبية على الاستثمارات محايدة الأثر على الإيرادات والتي تُمنح للشركات التي تحصل على أحدث مبتكرات التكنولوجيا) أن تُعجِّل نشر التكنولوجيا الخضراء والرقمية، فتزيد بالتالي الإنتاجية الكلية.

ولتلبية هذه الحاجة إلى الإنفاق ذي الأولوية وجنى ثماره في تحقيق النمو، يتعين أن تُحَسِّن البلدان كفاءة نفقاتها وتطور نظمها الضريبية. ويمكن أيضا تسهيل نشر هذه التكنولوجيا والمساعدة على زيادة الإيرادات من خلال تطبيق ضريبة قيمة مُضافة ذات قاعدة عريضة مع اعتماد آلية تحصيل مبسطة في حالة تجارة الخدمات. ومن خلال تقليص الحوافز الضريبية غير الفعالة الممنوحة للشركات، وتحقيق الفعالية في معالجة التحايل الضريبي الدولي من جانب الشركات متعددة الجنسيات، يمكن المساعدة على زيادة الإيرادات الضريبية السنوية بما يصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في بعض الاقتصادات النامية.

ولا بد من المحافظة على التعاون الدولي وتعميقه من أجل الاستفادة من الإمكانات الابتكارية الكاملة للعالم وتعجيل نشر التكنولوجيا. وربما كانت الاقتصادات البعيدة عن أحدث مبتكرات التكنولوجيا هي التي ستتكبد أفدح الخسائر من جراء السياسات المنغلقة، نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية. ويكتسب تنسيق سياسات الابتكار أهمية بالغة في حفز انتشار المعرفة عبر الحدود، والاستفادة من إمكانات عمليات التحول الأخضر والرقمي الجاري، وفتح آفاق أرحب للجميع.